اذا ملك زوجة سيده فانه ينفسخ نكاحه قوله ونكح حرة اى بعد الامة كما هو فرض المسئلة فخرج ما لو عقد عليها معا فلا يصح في الامة وان كانت الحرة غير صالحة قوله ونظر الرجل و هو الذكر البالغ وهو يشمل الخصي والعنين والمجبوب والشيخ الهرم ويحتمل بذلك الخنثى فهو مع النساء كالرجل وعكسه والمراهق ويخرج الممسوح لانه مع الاجانب كالمحرم والمجبوب وغير المراهق قوله اى اجنبية وهي من يحل له وطيها بعقد نكاح او ملك في حرذاته والمحرم لعارض من نحو كفر وردة واحترامه بالمراد بها غير المحرم ولو امة وشمل بدنها ووجهها وكفيها وشعرها وظفرها وان انفصل او نزع وجها بعد انفصاله وشمل ما لو لم يخف فتنة ولا شهوة ونظر المرأة الى الاجنبي كعكسه قوله زوجته اى غير المعتدة عن شبهة من الغير والا فكالحائض ونظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعها من نظرها الى عورته امتنع عليها بخلاف عكسه ولا فرق في جواز نظر الزوجين بين الحياة وبعد الموت قوله وامته اى ان حل له الاستمتاع بها والا فمحرم زوجة ومشتركة ومكاتبة ومبعضة ونحو وثنية ولو محرم من رضاع او مصاهرة فهي معه كالمحرم ونظرها الى سيدها كعكسه قوله والاصح جواز النظر الى الفرج لكن مع الكراهة وهو المعتمد وشمل الفرج القبل والدبر وهو كذلك بل قال الامام يجوز التلذذ بدبر المرأة لمن غير اليها وهو ظاهر ونظر داخل الفرج اشد كراهة بل قيل انه يورث العمى قيل في الناظر وقيل في ولده قالوا وقد ورد فيه حديث موضوع وقيل ضعيف وقيل منكر وقيل حسن قوله الى ذوات محارمه ولو مملوكة له كما سر والى امته المزوجة ونظرها وتقدم ما يتعلق بها قوله ما بين السرة والركبة خرجت السرة والركبة فلا يحرم نظرها ومحل الجواز اذا لم تكن شهوة وكذا كل ما قيل بجواز النظر اليه ونظر المرأة الى محرمها كعكسه قوله فيجوز بلا بين ولو بشهوة وله تكريره مرارا ما لم يحتاجا اليه وخرج بالنظر اللمس ولو لاعمى فلا يجوز وشمل كل من ينظر له وخرج بها اخوها ونحو اختها فلا يجوز نظره مطلقا قوله الى الوجه والكفين من الحرة ولا يجوز نظر غيرهما وبين لها

ان تنظر

ان تنظر منه ما عدا ما بين السرة والركبة قوله وينظر من الامة الخ اى بحيث لا تعد كالحرة لكنه مرجوح والراجح انه ينظر منها غير ما بين السرة والركبة كعكسه والحاصل ان المنظور منها ما عدا عورة الصلوة قوله ويجوز نظر الخ الى ذلك بحضور محرم او امراة ثقة وعدم امراة تعالج كما ذكره ويقدم المسلم على الكافر والمراة الكافرة عليهما وكذا الممسوح بعدهما ويلحق بما ذكر نظر الخاتن والقابلة للفرج قوله للشهادة تحملا واداء ولو الى فرج الزاني والزانية وثدي المرضعة وعانة ولو الكافر لانبات العانة وذكر الرجل اذا ادعت المراة عيالته قوله فان تعمد النظر بشهوة فسق وردت شهادته فيجب عليه ان يصون نفسه لذلك قوله وقوله الى الوجه الخ المعتمد انه راجع الى المعاملة فقط لما علمت ان النظر للشهادة لا يتقيد بالوجه قوله النظر الى الامة عند ابتياعها من الرجل او الى العبد عند ابتياعه من المراة قوله لا عورتها ولا ينظرها وكذا عورة العبد ونظر رجل الى رجل واراة الى امراة كالمحرم فهم لا تنظر الكافرة من المسلمة غير ما بيده وعقد المهنة ويجوز النظر ولو لامراة لكن بحضرة نحو محرم ومحله في غير مطلقة وللامرد ولو جميلا سواء يجب تعليمه في ذلك وغيره ويحرم اضطجاع رجلين او امراتين عريانين في فراش وان تباعدا وبين متصاحبة الرجلين والمراتين وتقبيل يد نحو صالح لا لاجل غنى ونحوه فكره كالمعانقة وتقبل نحو الراس الا لنحو قادم من سفر واعلم ان المس في جميع ما ذكر كالنظر بل اقوى ولا يجوز النظر بشهوة او خوف فتنة في غير ما مر **فصل** فيما يعتبر في عقد النكاح وركنا او شرطا او غيرهما واشار الى الاول بقوله فيما لا يصح النكاح الا به ولو عبر عن الكاف انسب قوله الا بولي خاص او عام بنفسه او من يقيم مقامه قوله وهو احتراز اى لفظ الذكر في منحته احترازا عن الاخرس وهو مفهوم من لفظ ولي عدل ايضا فشرط الذكورة والعدالة فيما ياتي تكرار وترجيح بالعلم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)